آراء المبرد النحوية من خلال الشواهد النحوية في خزانة الأدب للبغدادي

د. عبد الرؤوف خريوش
جامعة القدس المفتوحة فلسطين

ملخص البحث: تعدّ خزانة الآدب من أهمّ الكتب التي تعرّضت للشواهد النحوية بشكلّ مفصل، فقد ساق مؤلّفها لشواهده كثيرا من آراء علماء العربية القدماء، وكان من بينهم المبرد، آخر علماء المدرسة البصرية الذي أسهم بكتبه في إثراء المكتبة العربية، والفكر والدرس اللغويين، وتشهد مؤلّفاته على سعة علمه وتنوع ثقافته، فقد كتب كتبا في مختلف علوم العربية اشتهر منها اثنان، الأول: (الكامل في اللّغة والأدب) والثاني: (المقتضب). وقد كانا محور اهتمام كثير ممّن جاؤوا بعده، منهم البغدادي الذي استشهد بآرائه في كتابه (الخزانة)، فكان يأتي برأيه، ويقارن مع غيره من العلماء، من هنا جاء هذا البحث الموسوم بـ (آراء المبرد النحوية في كتاب خزانة الأدب للبغدادي) ليلقي الضوء على مختلف آراء المبرد النحوية في الخزانة، مع توضيح لمذهبه كأحد علماء المدرسة البصرية. إضافة إلى مقارنة مذهبه ببعض المذاهب النحوية الأخرى التي ساقها البغدادي في كتابه، ولمعرفة أهميّة شواهد المبرد التي ساقها البغدادي في توجيه آرائه وترجيحها على غيرها.

Abstract: "**The views of Almubared through the grammatical grammatical evidence in the literature of the closet Baghdadi**"

The Treasury Literature of the most important books that were evidence of grammatical detail, has a leg author of corroborating many of the views of scientists Arab veterans, among whom was the coolant last Scholars school optic who shares his books to enrich the Arabic library and thought the lesson linguists, and seeing his works on the capacity of his knowledge, and diversity culture, he wrote books in various sciences, including two famous Arabic, the first "full of language and literature" and the second "brief." They were the focus of many of those who came after him, including al-Baghdadi, who Astshd his views in his book (the Treasury) was coming opinionated and compares with other scientists, from here came this research is marked with "views radiator language in the book closet literature Baghdadi" to shed light on the different views radiator language in the Treasury with an explanation of the doctrine as a visual scientists school. Add to compare doctrine radiator some other grammatical doctrines put forward by al-Baghdadi in his book, and to learn the importance of evidence put forward by the radiator Baghdadi in guiding opinions and weighted on the other.

مقدّمة البحث: يهدف هذا البحث الموسوم بـ (شواهد المبرد وآرائه النحوية في كتاب خزانة الأدب للبغدادي) إلى التعريف بمواقف الإمام المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية من الشواهد النحوية التي وردت عند علماء النحو القدامى من بصريين وكوفيين، وما جاء من آرائه موافقا لإحدى المدرستين أو ما تفرد به عن غيره من علمائها، وذلك بمنهج وصفي اعتمد على استقراء الشواهد النحوية في (خزانة الأدب للبغدادي) واستخراجها لتبين الشاهد النحوي، وصاحبه، والموضوع الذي سيق له الشاهد النحوي.

وجاء البحث ليجلو قضية مهمّة في النحو العربي من خلال محاكمة هذه الشواهد من وجهة نظر العالم المبرد ممّا يضفي مزيدا من الوضوح على موقف هذا العالم، وما قدّمه من جهود في علم النحو العربي.

أبو العباس المبرد: هو أبو العباس (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (210 هـ -286هـ) آخر علماء مدرسة البصرة الكبار، عاش في العصر العباسي في القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي[1]. وكان واحدا من العلماء الذين تشعبت معارفهم، وتنوعت ثقافاتهم لتشمل عددا من العلوم والفنون، وإن غلبت عليه العلوم البلاغية والنقدية والنحوية، ربّما كان يرجع ذلك إلى غيرته الشديدة إلى قوميته العربية، ولغته وآدابها في عصر انفتحت فيه الحضارة العربية على كلّ العلوم والثقافات، وظهرت فيه ألوان من العلوم والفنون، لم تألفها العرب من قبل، إذ تلّقى العلم في البصرة على يد عدد كبير من أعلام عصره في اللّغة والأدب والنحو منهم: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي(ت 225هـ)، وأبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني (ت249هـ)، كما تردد على الجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ) وأخذ عن أبي حاتم السجستاني (ت 250هـ)، الرياشي (257هـ) [2]. وقد تلقى عنه عدد كبير من الأدباء والأعلام، منهم: الزَّجَّاج (ت311هـ) والصولي(ت335هـ) ونفطويه النحوي (ت323هـ) وأبو علي الطوماري (ت360هـ) وابن السراج (ت316)، والأخفش الأصغر (ت215هـ) وأبو علي إسماعيل الصفار(ت341هـ) وأبو الطيب الوشاء (ت325هـ) وابن المعتز العباسي (ت296هـ) وابن درستويه (ت347هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت338هـ) وأبو بكر الخرائطي (ت327هـ)، وأبو سهل القطان (ت350هـ) وأحمد بن مروان الدينوري (ت333هـ) وغيرهم. وكان الزَّجَّاج أكثر تلاميذه ملازمة له وأغزرهم رواية عنه، وهو أول تلميذ للمبرد في بغداد[3].

آثاره ومؤلّفاته: بالرّغم من مكانة المبرد الأدبية والعلمية، وغزارة علمه واتساع معارفه، فإنّه لم يصلنا من آثاره ومؤلّفاته إلاّ عدد قليل منها: الكامل، والمقتضب، والمذكر والمؤنث (المكتبة الظاهرية) والفاضل (1375هـ)، وما اتّفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد (1350هـ)، ونسب عدنان وقحطان (1354هـ)، وشرح لامية العرب (1965)، والقوافي، والبلاغة[4].

البغدادي مولده ونشأته: ولد البغدادي (عبد القادر بن عمر) في بغداد في ظلّ أوضاع سياسية مضطربة شهدتها بغداد عام (1030ه)، وحين بلغ الثامنة عشرة من عمره ارتحل إلى دمشق، وهناك بدأت حياته العلمية؛ حيث تلقى العلم على يدّ علمائها أشهرهم السيد النقيب، ومحمد بن يحيى القرضي. وحين بلغ العشرين شدّ الرحال إلى مصر، وهناك صقل موهبته العلمية، ونهل من معين علماء مصر كشهاب الدين الخفاجي (ت 1069هـ)؛ ثم درس على يدّ شيوخ آخرين من أمثال الحمصي، والنور الشبراملسي (ت1087هـ) والبرهان إبراهيم الماموني. وبعد وفاة الخفاجي شهاب الدين، تملك البغدادي مكتبته الضخمة، فكون بذلك مكتبته المعروفة بمكتبة البغدادي، واتّصل بمصر بإبراهيم باشا كتخدا (ت1083هـ) الذي قرّبه إليه، وبعد عزله غادر مصر، وحين أصيب بالرمد عاد إليها لكنّه لم يلبث أن مات سنة (1093هـ)[5].

أمّا مؤلّفاته فكانت حول شرح الشواهد النحوية، كشرح شواهد الشافية، وشرح مقصورة ابن دريد (ت321هـ)، وشرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام(ت761ه)، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية في النحو لابن الوردي (ت749هـ)[6]. أمّا خزانة الأدب، فقد ألّفها في ستّ سنوات بدأ بها في العام (1073هـ)، وانتهى منها في العامّ (1079هـ) وهي عبارة

عن شرح شواهد الكافية، للشريف الرضي (ت686ه)، وألحقها بشرح شواهد الشافية، وبلغت عدد الشواهد التي عرض لها تسعمائة وسبعة وخمسين (957) شاهدا نحويا، وقد اعتمد في تأليف الكتاب على كتب علم النحو، وكتب التفاسير، وأشعار العرب ودواوين الشعراء، والمجاميع الشعرية، والمعاجم اللّغوية، وكتب الأدب، والأمثال والأماكن والبلاد، وقد أهدى عمله هذا إلى السلطان الغازي محمد خان[7]. وبلغت شواهد الخزانة تسعمائة وخمسة وأربعين عنوانا، تتّبع فيها قضايا لغوية، وإبراز آراء النحاة، وحججهم القرآنية والشعرية، ثم شرح شواهدهم التي جاؤوا بها لتدعيم رأيهم، ثم ينتقل إلى الصرف، ثم المجاميع الشعرية التي ورد بها، قبل أن يختم بتفسير لبعض الكلّمات الواردة فيه[8].

آراء المبرد النحوية في شواهد الخزانة: كان للمبرد وكتبه نصيب لا بأس به من الشواهد في الخزانة، فقد ناهزت مئتي شاهد (200) ما بين نحوي وصرفي، ورواية، وقد ركز صاحب الخزانة على ذلك معتمدا على كتاب ابن ولاّد في الخلاف بين المبرد وسيبويه، وكانت آراء المبرد حاضرة في شواهد النحو المتمثّلة في أبوابه المختلفة التي شكلّت مادة خصبة لمن جاء بعده، وضعها في كتاب سماه (مسائل الغلط) وهو أوسع الكتب التي غلطت سيبويه، وهذه المسائل جمعها المبرد من تعليقات الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، والجرمي (ت225هـ)، والمازني (ت 248هـ) على سيبويه.

وقد أحدث الكتاب الذي وضعه المبرد حركة علمية واسعة في صفوف النحويين، فانتصر لسيبويه كثير منهم، وردوا على المبرد، ومنهم: ابن ولاّد (ت 332هـ) في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد) وابن درستويه (ت347هـ) في كتابه (النصرة لسيبويه على جماعة

النحويين)، كما انتصر له أبو علي القالي (ت 356هـ)، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)، وابن جني (ت 392هـ). وقد بسط صاحب الخزانة من خلال شواهد عارض فيها سيبويه وغلَّطه آراء المبرد التي تركت أثرا في تلامذته من النحاة الذين جاءوا بعده منهم: ابن النحاس، وابن السراج، والأخفش الصغير.

الشواهد التي عارض فيها سيبويه وغلطه: ففي خواص الاسم كان المبرد مع حذف التنوين منه مع العلمية، ففي قول امرئ القيس (ت 540م):

تَنَوَّرتُهـــا مِـــنْ أَذْرِعـــات وأَهلُهـــا بِيَثْـــرِبَ أدنَـــى دَارِهَـــا نَظَـــرٌ عَـــالِي

أجاز المبرد حذف التنوين من (أذرعات)، وهو موطن الشاهد، مخالفا سيبويه والكوفيين الذين أجازوا الكسر مع التنوين، كما أجازوا الفتح والكسر بلا تنوين؛ فعرفات مصروفه على رأي سيبويه، ومثل ذلك أذرعات[9].

أمّا في الجرّ فقد أجاز المبرد دون غيره جر الضمير بـ (حتَّى) وتمسّك برأيه كما في قول الشاعر:

فَـــــلَاوَاللهِ لَا يَلْقَـــــاهُ نَـــــاسٌ فَتَـــى حَتَّـــاكَ يـــا ابـــنَ أَبِـــي يَزِيـــدِ

وفي رواية أخرى:

فَـــــلَا وَاللهِ لَا يَلْفَـــــي أُنَـــــاسٌ فَتَـــى حَتَّـــاكَ يـــابنَ أَبِـــي زِيـــادِ

فحسب رأي المبرد فإن الكاف في حتاك مجرورة (حتاكِ)[10]. أمّا في قول النابغة الذبياني (ت605م):

قَالَـتْ بَنُـو عَـامِرٍ خَـالُوا بَنِـي أَسَـدٍ يـا بُـؤْسَ لِلجَهْـلِ ضَـرَّاراً لأَقْـوَامِ.

فإنَّ الشاهد من باب المنادى، وموطنه (يا بؤس للجهل ضرارًا)؛ حيث جاء بـ (ضرارا) حالا من المضاف المنادى (بؤس)، أو المضاف إليه (الجهل) كما أن البيت شاهد على زيادة اللام بين المضاف (بؤس) والمضاف إليه (الجهل) توكيدا للإضافة. فقد وجد سيبويه أنَّ لام (للجهل) مقحمة بين متضايفين، فقال: حملوه على أنّ اللام لو لم تَجِئ لقلت: "يا بؤس الجهل"[11].

وفي رأي الكوفيين فإنّ اللام زائدة في (لأقوام) و(ضرارا) حال من الجهل؛ في حين أجازَ المبرد أن ينصب عاملُ المنادى الحال، نحو: يا زيدُ قائماً، إذا ناديته، في حال قيامه، قال: ومنه يا بؤس للجهل، والظاهر أنّ عامله بؤسَ الذي هو بمعنى الشدّة، وهو مضاف إلى صاحب الحال، أعني الجهل تقديرا لزيادة (اللام). ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المنادى، وهو حرف النداء النائب مناب أدعو، وكأنّه قال: أدعو بؤس الجهل، أدعوه حال كونه ضراراً لأقوام، وهو رأي استحسنه ابن الأنباري[12]. وفي الترخيم أجاز المبرد في (لم يَلْدَه)، موطن الشاهد من قول عمرو الجنبي:

عَجِبْتُ لِمَولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ وَذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبَوَانِ

التسكين إذا لم يكن من حركات الإعراب، ولم يجز ذلك للمفتوح لخفته، لكنه خالف سيبويه في وصف (ليس له أب) فعدَّها سيبويه حالا من مولود والمبرد وصفاً لمجرورها، والواو في (ليس) هي واو اللصوق حسب رأي الزمخشري. والأصل في الشاهد أن يأتي (لم يلِدْه)، وفيه آراء منها، فتح يلدَه بدلا من كسرها، وهو ما خالفه المبرد. وقد ورد الشاهد في رواية سيبويه:

ألا رُبَّ لِمَولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ وَذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوَانِ[13]

وفي باب الحال رأى المبرد أنّ (حاشا) فعلية مستدلا على ذلك بقول النابغة الذبياني (ت 605م):

ولا أرى فـــاعلا فـــي النـــاس يشـــبهه ومـــا أحاشـــي مـــن الأقـــوام مـــن أحـــد

وفي روايتي سيبويه، والمبرد، ورد موطن الشاهد (ولا أحاشي) وهو شاهد يخصّ باب المستثنى، وهو هنا مجيء (حاشا) في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعدّيا، وبه استدلّ المبرد على فعلية حاشا؛ وهي بمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل، كقولك: خلا يخلو، كذلك: حاشا يحاشي. وبذلك عارض البصريين الذين يرونها حرف جرّ فقط، وعارض الكوفيين الذين يرونها فعلا ماضيا فقط، وقال يجوز أن تكون حرفا وفعلا[14].

أمّا في باب المبتدأ والخبر، قد وردت شواهد عدّة عارض فيها المبرد سيبويه والبصريين والكوفيين، منها رجز أبي نجم العجيلي (ت 120هـ):

قـــدْ أصـــبحتْ أُم الخيـــارِ تـــدّعي علـــيّ ذنبـــاً كلّـــهُ لَـــمْ أصْـــنَعِ

وموطن الشاهد فيه حذف المبتدأ العائد إلى المبتدأ (كلّ) في قوله (له لم أصنعِ)، وقد رويت (كلّ) بالنصب والرفع عند سيبويه، وفي الكتاب جاءت مرفوعة (كلّه) في حين أنّكر المبرد رواية الرفع عند سيبويه، وقال: هي بالنصب فقط ورواه (كلّه لم أصنع). ورواه ابن ولاّد بالنصب عن سيبويه وقال هو بالنصب أكثر وأعرف، وقال: أنكر الذّي رواه الجرمي وغيره من الرواة النصب فقط، ومنع هذه المسألة نظماً ونثراً، وبذلك يكون قد خالف سيبويه في هذه المسألة، وغيره ممّن أجازوا رفع (كلّ)، منهم محقّق شواهد سيبويه وشارحها ابن خالويه (ت370ه)، الذي أورد البيت في باب الاشتغال[15]. وفي قول عدي بن زيد (ت 587م)

لا أرى المــوتَ يَســبِقُ المــوتَ شــيءٌ نَغَّــصَ المــوتُ ذا الغِنــى والفقيــرا

فقد فرَّق المبرد بين الموت وما ذكر سيبويه؛ لأن الموت جنس، فإذا أعيد مظهرا لم يتوهّم أنّه اسم لشيء آخر، ويمثل بقوله: إنّما كره القول (زيد قام زيد) لئلا يتوهم أنّ الثاني خلاف الأول، وهذا لا يتوهّم في الأجناس. وقد تبع ابن خلف والأعلم وأبو جعفر النحاس المبرد في رأيه، فهم يرون حسب قول الأعلم: استشهد سيبويه بهذا البيت على إعادة الظاهر موضع المضمر وفيه قبح إذا كان تكريره في جملة واحدة؛ لأنّه يستغني بعضها عن بعض فلا يكاد يجوز إلاّ في ضرورة كقولك: زيد ضربت زيدا، وقد اعتمد سيبويه حسب الشاهد على موطنه (إعادة الاسم الظاهر موضع المضمر) في حالة النصب، أمّا إذا قدرت مرفوعا فالإضمار أولى؛ أي إنّ الموت لا يسبقه شيء؛ أي لا يفوته[16] .

وفي الباب نفسه (المبتدأ والخبر) فإن النحاة اختلفوا في قول الأسود بن يعفر (ت 600م):

أحقّــاً بنــي أبنَــاءِ سَــلمى بــن تهــدُّدُكم إيــايَ وســطَ المَجــالسِ

والشاهد فيه نصب (حقا) على الظرف، ورفع (تهدّدكم) على أنّه فاعل الظرف حقا، لاعتماده على الاستفهام، والتقدير: أفي حقّ تهدّدكم إياي؟ ولتثبيتهم، وحجتهم أنّهم استشهدوا بقول العائد بن المنذر:

أفــي الحَــقِّ أنــي مُغــرمٌ بــكِ هــائمٌ وأنّــك لا خــلٌّ هــواكِ ولا خمــرُ

وللنحاة في قوله: (أحقا أنّك ذاهب)، وبخاصّة (أنّك)، مذهبان: فسيبويه والكوفيون والأخفش مع رفع أنّ بالظرف، وكلّ اسم حدثٍ يتقدمه ظرف يرتفع عند سيبويه، وقد مثّل لذلك بجملة أحقا أنّك ذاهب) وحمّلوه

(والحقّ أنّك ذاهب). أمّا الخليل فيرى أنّ اسم الحدث يرفع بالابتداء، ثم تحدث الخليل عن همزة(أنّ) في المثال، وقال المبرد لم يجز الخليل كسر همزة (إنّ)؛ لأنه يكون التقدير: أنّك ذاهب حقا، فيما تقدم؛ ومحال أن يعمل ما بعد إنّ فيما قبلها، ولو كان العامل فيها جاز فيه التقديم والتأخير نحو حقا ضربت زيدا؛ ولا يجوز حقا زيد في الدار، فلذلك اضطر إلى تقدير (في)[17].

كما غلط المبرد، في الباب نفسه، سيبويه في رفع (نعم) في قول قيس بن حصين:

أَكـــلّ عـــامٍ نَعَـــمٌ تَحْوونَـــهُ يُلقِحُـــهُ قَـــوْمٌ وتنْتِجونَـــهُ.

لأنّها حلّت محلّ المضاف، والتقدير (أكلّ عامّ حواية نعم) فأقام نعم مقام حواية، وتحوونه في موضع الصفة حسب رأي سيبويه، فلا يعمل فيه؛ لأنّ النعت من تمام المنعوت كالصلة من الموصول، وقد قدر المبرد المضاف المحذوف لصحة الإخبار لأنّه عامل في الظرف، وخبر(نعم) هو الظرف (كلّ عامّ) بتقدير المبتدأ (إحراز نعم) ليصحّ الإخبار عن اسم العين باسم الزمان[18]. ولم تقف آراء المبرد في الخزانة عند حدّ المبتدأ والخبر فقد غلط سيبويه في باب المفعول المطلق حين جعل (ذئب) خبرا للمرء في قول الشاعر:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ للقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ والمـــرءُ عِنـــدَ الرُّشَـــا إنْ يَلْقَهَـــا ذِيـــبُ

وعدّ الهاء في (يدرسه) وهي موطن الشاهد، مفعولا مطلقا، إذ عدَّ المبرد (ذئب) جوابا على إرادة الفاء (فهو ذئب) والتقدير عنده (إن يلقها فهو ذئب)[19]. كما غلطه في الباب نفسه (المفعول المطلق) حين عدَّ حذف الياء من (إذه) في قول الشاعر:

هــل تعــرف الــدار عــن تبركــا دارٌ لســعدى إذهِ مــن هواكــا

ضرورة، وقد أورده سيبويه في باب ما لا يحتمل الشعر، ومنه حذف ما لا يحذف، وحذفه الياء ضرورة شعرية، في (إذهِ)؛ إذ اعتبرها المبرد زائدة. أمّا قوله (هواكا) فقد جاء (الهوى) مصدرا بمعنى اسم مفعول لم يتطرّق إليه البغدادي[20]. وفي باب الترخيم، عدَّ المبرد (الكرا) في قول الراجز:

أطــرِق كــرى أطــرِق كــرى إن النعــامَ فــي القُــرى.

مرخم الكروان، وتبع المبرد من جاء بعده. وذكر بعض النحاة كالأعلم الشنتمري أنّ الكرا هو ذكر الكروان وليس مرخما منه، وبعضهم كأبي علي القالي يقول إن الكرا ذكر الكروان، وهو مرخم منه[21].

ومن أوجه الخلاف بين البصريين وسيبويه من جانب والمبرد من جانب آخر، في باب الاشتغال تكرار (لا) في باب الاشتغال من قول زهير بن أبي سلمى (ت 609م):

وكــانَ طَــوَى كَشْــحاً علــى مُسْــتَكِنَّةٍ فــلا هُــوَ أَبــدَاهَا ولــمْ يَــتَجمْجَمِ

وموطن الشاهد في هذا البيت هو (فلا هو أبداها ولم يتجمجم)؛ حيث استغنى عن تكرار(لا) بحرف نفي غيرها وهو قولهمُ (لم) وهذا قليل والأكثر تكرارها، لكن خلاف المبرد مع سيبويه والبصريين يكمن في إضمار قد؛ لأنّ كان فعل ماض، اسمها ضمير حصين، والتقدير (وكان قد طوى كشحا). وبذلك جوزوا مجيء خبر كان ماضيا دون تقدير (قد) عند سيبويه والبصريين، لكنّ المبرد يرى غير ذلك وقدرها بقد، وخالفه كثير من النحاة[22]. وفي الباب نفسه، غالط المبرد سيبويه في رفع ونصب ما بعد (إذا) في قول ذي الرمة:

إذا ابْــنُ أبــي مُوسَــى بِــلالٌ بَلَغْتِــهِ فقــامَ بَفــأسٍ بــينَ وِصْــلَيْكِ جــازِرُ

فالشاهد فيه دخول الفاء على الفعل لأنّه في معنى الدعاء على الناقة. لكنّ شاهد الخلاف بين المبرد وسيبويه هو في رفع أو نصب ما بعد (إذا)، فقد قدّرها المبرد (إذا بلغ ابن أبي موسى) أي إنّها فاعل بلغ، ولأنّ هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال، ولكنّ رفعه يجوز على ما لا ينتقض المعنى وهو أن يضمر بُلغ[23]، وبذلك خالف سيبويه، وقد علل ذلك أنّه لا يجوز رفع ما بعدها على الابتداء، في حين أجاز سيبويه والبصريون النصب، كما أجازوا الرفع على الابتداء، يقول سيبويه" فالنصب عربي كثير الرفع أجود[24].

وفي باب آخر، الإضافة، رأى المبرد في خروج الشاهد (وسط) على الظرفية ووقوعها مبتدأ وخبرها جملة (قد تفلقا)، وهي ساكنة في الأصل في قول الفرزدق (ت 732م):

أَتَتْـــه بِمَجْلُـــومٍ كـــأَنَّ جَبِينَـــه صَـــلاءةُ وَرْسٍ، وَسْـــطُها قـــد تَفَلَّقـــا

وفي رواية أخرى (صلابة) (إميل يعقوب، معجم شواهد النحو الشعرية ج2، 586)، وذهب المبرد إلى جوازها بالتسكين والفتح، وتقديرها ظرف وهو بذلك خالف البصريين الذين عدوّها مبتدأ[25]. وفي رفع ونصب (غير) في قول النابغة (ت 604م):

ولا عَيـــبَ فـــيهِمْ غيـــرَ أنّ سُـــيُوفَهُمْ بهـــنّ فلـــولٌ مـــنْ قـــراعِ الكتائـــبِ

فإنّ الشاهد فيه نصب (غير) على الاستثناء المنقطع. لأنّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وهذا يعني جعل المستثنى المنقطع كالمتصل عند سيبويه، وعليه لا يجوز فيها إلاّ النصب؛ فقد عدّ (غير) بمعنى لكنّ، والتقدير (أي لكن سيوفهم بهن فلول)؛ لكن خالفه المبرد وقال: لا يجوز فيها إلاّ الرفع، وهي بذلك بدل من الضمير المستقر في الظرف[26].

وحين عرض المبرد لباب (لا النافية للجنس)؛ فقد منع المبرد تكرير (لا) مع المفصول المعرفة خلافا لسيبويه الذي أجاز تكريرها مع المعرفة، وفصلها عن النكرة، وقد استند في ذلك على قول الشاعر:

بَكـــتْ جَزَعَـــاً واسْـــتَرْجَعَتْ ثـــمَّ آذنَـــتْ رَكَائِبُهـــــا أنْ لا إلينـــــا رُجُوعُهَـــــا

وفي رواية المبرد " قضت وطرا" بدلا من (بكت جزعا). والبيت بلا نسبة، وهو من شواهد باب لا النافية للجنس، والشاهد قول الشاعر: (أنّ لا إلينا رجوعها)، حيث لم تكرّر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة. يقول المبرد في ذلك: " وأعلم أنّ (لا) إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا؛ لأنّ الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض"[27] ؛ أما في قول الشاعر:

وأنـــت امـــرؤٌ منـــا خُلِقْـــتَ لغيرنـــا وَيَاتُـــكَ لا نَفْـــعٌ ومَوتُـــكَ فَـــاجِعُ

فإنَّ موطن الشاهد في البيت رفع (ما) بعد (لا) مع عدم تكريرها ولم يجز المبرد تكرير(لا) مع المنكر غير المفصول، مع جواز تكريرها عند سيبويه وغيره في حالتي الرفع والنصب[28]. وفي خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)أجاز المبرد إعمال (إنْ) النافية عمل ليس، في قول الشاعر:

إنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيا عَلَـــى أَحَـــدٍ إلاَّ عَلَـــى أَضْـــعَفِ الْمَجَـــانِينِ

واستشهد بهذا البيت، وهو من شواهد خبر ما و لا المشبهتين بليس وموطنه (إنْ هو مستوليا)؛ حيث أعمل (إنْ) عمل ليس؛ فرفع بها المبتدأ (هو) ونصب الخبر (مستوليا) و(إنْ) كما النافية الحجازية في الحكم، لا تختصّ في العمل بنكرة دون معرفة، بل تعمل فيهما. وإذا كانت (إنْ) نافية؛ فسيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر. وإنّما حكم بالرفع لأنّها حرف

جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام، وكما لم تعمل ما التميمية، وهو وفاقٌ للقياس، ولم يرد في شواهد سيبويه لمعارضته ذلك، وعليه فالمبرد خالف سيبويه، وقد استندا في ذلك على قول الشاعر[29].

أمّا في قول أبي زبيد الطائي (ت661م):

طلبـــــــوا صُـــــــلحَنَا ولاتَ أوانٍ فأجبنـــا أن لـــيسَ حـــينَ بقـــاءِ

فإنّ الشاهد جر (حين) ب(لات) من باب خبر ما ولا المشبهتين بليس أما عند المبرد والسيرافي فقدراها:(ولات أوان طلبوا)، فحذفت الجملة وبني أوان على السكون أو على الكسر، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ، وعلى مذهب المبرد فإنّ (أوان) تضاف إلى المبتدأ والخبر فكأنّك حذفت منه المبتدأ والخبر؛ فنّونت ليعلم أنّك قد اقتطعت الإضافة منه. أضف إلى أن كسرة أوان ليست إعرابا، ولا هي علما للجر، وإنّما كسرت لكون الألف قبلها، وبرأيه هذا خالف الجماعة التي ترى أنّ (أوان) جرت بلات، لأنّ لا ت حرف جر[30]. وكذا في قول العجاج (ت 708م):

مُـــرُّ الليـــالي أَسَـــرَعتْ فـــي نَقْضِـــي أَخَـــذْنَ بَعْضِـــي وَتَـــرْكنَ بَعْضِـــي

وفي روايتي المبرد وسيبويه (طوال) بدلا من (مرّ)، وهو من شواهد الإضافة، وموطنه في أن "مرّ" اكتسب التأنيث من المضاف إليه، ولهذا قال: أخذن. وسيبويه جعل محلّ الشاهد أسرعت؛ ففي البيت قد اكتسب المذكّر فيه التأنيث بوجهين: أحدهما: التأنيث فقط -وهو بالنظر إلى قوله أسرعت-. وثانيهما: التأنيث والجمعية - وهو بالنظر إلى قوله أخذن - وهو رأي المبرد القائل بالتأنيث والجمعية، وهو الوجه الثاني[31].

وفي الإضافة أيضا، والشاهد فيه جعل ضمير المعرّف باللاّم في التابع مثل المعرّف باللام؛ في قول أعشى ميمون بن قيس:

الواهـــبُ المائـــةِ الهِجَـــانِ وعَبْـــدِهَا " عُـــوذا تزجـــيَّ خَلفَهَـــا أطْفَالَهَـــا"

فإنّ قوله: عبدها " بالجرّ معطوف على المائة، وهو مضاف إلى ما ليس فيه أل، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع. ومن كلام العرب: هذا الضارب الرجل وزيدٍ، ولو كان زيد يلي الضارب لم يكن جرّ. وينشدون هذا البيت جرّاً. الواهب المائة الهجان وعبدها. وكان أبو العبّاس االمبرد يفرق بين عبدها وزيد يقول: إنّ الضمير في عبدها هو المائة، فكأنّه قال: وعبد المائة؛ ولا يستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه. وأجازه سيبويه والمازني الّذي يقول: إنّه من كلام العرب. والذي قاله أبو العبّاس أولى وأحسن[32].

كما غلط المبرد سيبويه في باب الإضافة في قول مرار الأزدي:

أنـــا ابـــنُ التّـــاركِ البكْـــريّ بِشـــرا عليـــه الطيـــر تَرقبُـــهُ وُقوعـــا

فموطن الشاهد عند المبرد لا يتبع مجرور ذي اللاّم إلاّ ما يمكن وقوعه موقع متبوعه: فبشر عنده منصوب لا غير للحمل على محلّ البكريّ. أنشده سيبويه بجرّ (بشر) على أنّه بدلّ أو عطف بيان للفظ البكريّ وإن لم يكن في بشر الألف واللام. وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف، ولأنّه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع. وغلّطه االمبرد وقال: الرواية بنصب بشر. واحتج بأنّه إنّما جاز أنا ابن التارك البكريّ، تشبيهاً بالضارب الرجل فلمّا جئت ببشر وجعلته بدلاً صار مثل أنا الضارب زيداً، الذي لا يجوز فيه إلاّ النصب. قال الزّجّاج: الذي ذهب إليه

سيبويه أن بشراً عطف البيان الذي يقوم مقام الصفة، يجوز فيها ما لا يجوز في الموصوف: تقول يا زيد الظريف؛ ولا يجوز يا الظريف؛ وكذا أقول الضارب الرجل زيدٍ ولا أقول الضارب زيد. قال النحاس: وقد قال المبرد في الكتاب الذي سمّاه الشرح: القول في ذلك أن قوله: " أنا ابن التارك البكريّ بشرٍ "عطف بيان؛ ولا يكون بدلاً، لأنّ عطف البيان يجري مجرى النعت سواء؛ ألا ترى بيان في باب النداء تقول: يا هذا زيدٌ وإن شئت (زيداً) على عطف البيان فيهما. وإن أردت البدل قلت زيد. فهذا واضح جداً، لأنّك أزلت هذا وجعلت زيداً مكانه منادى. وهذا من المبرد رجوع إلى رواية سيبويه وإن كان خالفه في شيء آخر[33].

وفي باب الإضافة أيضا نجد للمبرد رأيا آخر في قول ابن المعتز (ت908م):

أقَامَــتْ عَلَــى رَبْعَيهمَــا جَارَتَــا صــفاً كُمَيْتَــا الأعَــالي جَوْنَتَــا مُصْــطَلَاهُمَا

"فجونتا مصطلاهما"" وهي موطن الشاهد، فإن سيبويه أضاف جونتا إلى (مصطلاهما). قال السيرافي: جونتا مثنّى وهو بمنزلة حسنتا، وقد أضيفا إلى (مصطلاهما)، و(مصطلاهما) يعود إلى جارتا صفا. وقوله: " كميتا الأعالي...الخ " هو صفة جارتا صفا، وهو تركيب إضافيّ مثله، وهو مثنّى كميت بالتصغير من الكمتة، وقوله: " جونتا مصطلاهما "نعتٌ ثان لقوله: جارتا صفا، وعند سيبويه الضمير المثنّى في مصطلاهما، لقوله جارتا صفا؛ وعند االمبرد، للأعالي. وقد أنّكر هذا على سيبويه وخرّج للبيت ما يخرج به عن: حسن وجهه وحسنة وجهها، قال: وذلك أنّه لا خلاف بين النّحويين أنّ قولنا زيد حسن وجه الأخ جيّد بالغ، وأنّه يجوز أن يكنى عن الأخ فنقول زيد حسن وجه الأخ جميل وجهه، فالهاء تعود إلى الأخ لا إلى زيد، فكأنا قلنا زيد حسن وجه الأخ. جميل

وجه الأخ. والدليل على ذلك أنّه وصف الأعالي بالكمتة ولم يصفها بالسّواد كما وصف الجارتين، فلا يشبه هذا قولك الهندان حسنتا الوجه مليحتا خدودهما؛ لأنّ كلّ واحدٍ من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله، وكذلك يجب أن يرفع ضمير الأعالي بفعله، فيكون على هذا الأعالي قد اصطلت بالنّار، وهذا خلاف ما أراد الشاعر، لأنّه ذكر أنّه لم يصطل منها غير الجارتين وأنّ الأعالي لم يصل إليها الدخان. وقد ردّ ما ذهب إليه االمبرد ابن جنّي بأنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ، كقولك شكرت من أحسنوا إليّ على فعله. ولو قلت شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز، ولهذا ضعف عندنا أن يكون هما من مصطلاهما في قوله: كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما، عائداً على الأعالي في المعنى إذا كانا فاعلين اثنين، لأنّه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملاً على المعنى لأنّه جعل كلّ جهة منهما أعلى، كقولهم: شابت مفارقة، وهذا بعيرٌ ذو عثانين ونحو ذلك. وهذا الكلام مأخوذ من أبي علي الفارسي الذي شرح البيت وفصل فيما ذهب إليه سيبويه. والذي من أجله وضع سيبويه هذا البيت[34] وفي كسر ياء (فيِ) في قول العجاج:

خَـالَطَ، مِـن سَـلْمَى، خَيَاشِـيمَ وَفَـا صَـهْباءَ خُرْطومـاً عُقـاراً قَرْقَفَـا

وهو ملحق للشاهد رقم(322) فقد تفرّد المبرد برأيه مخالفا النحاة في ذلك، يقول: وقد لحَّن كثيرٌ من الناس العجّاج في قوله: خياشيم وفا. وليس هو عندي بلاحن، لأنّه حيث اضطر أتى به في قافيةٍ غير ملحقة معها التنوين. والقول عندي فيه ما قدّمته: من أنّه أجراه في الإفراد مجراه في الإضافة، فلا يصلح تلحينه ونحن نجد مساغاً إلى تجويزه، ونحن نرى في كلامهم نظيره من استعمالهم في الشعر ما لا يجوز مع سواه، كقولهم: "ولضفادي جمّه نقانق"؛ أي: لضفادع جمّه، فكذلك يجوز فيه استعمال

الاسم على حرف واحد وإن لم يسغ في الكلام، ومن كان يرى تنوين القوافي لم ينوّن هذا، فليس في هذا عنده شيءٌ منع من تنوينه عند من ينوّن. وقد أجاز االمبرد في غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد. وهو بهذا يخالف سيبويه وأبا علي الفارسي[35].

وفي الشاهد:

قَــدرٌ أحلّــكَ ذا المجــازِ وقــدْ أرى وأبــيَّ مــا لَــكَ ذو المَجــازِ بــدارِ

وروي (والمجاز بدار)[36]وهو للمؤرج السلمي، فإنَّ كلّمة: " أبيّ " وهي موطن الشاهد، عند االمبرد مفردٌ ردّ لامه في الإضافة إلى الياء كما ردّت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله أبوي، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها، عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أوّلهما ساكناً، وأبدلت الضمّة كسرة لئلاّ تعود الواو. وكلام االمبرد وإن كان موافقاً للقياس إلاّ أنّه لم يقم عليه دليل قاطع. قال الزمخشريّ في " المفصّل ": وقد أجاز االمبرد أبي وأخي، وأنشد: (وأبي مالك ذو المجاز بدار) وصحّة محمله على الجمع في قوله: (وفدّيننا بالأبينا) تدفع ذلك. يريد أن أبي جاء على لفظ الجمع، ولا قرينة مخلّصة للإفراد فتعارض الاحتمالان، فحمل على لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به في محلّ الخلاف فيكون أصله على هذا أبين، حذفت النون عند الإضافة، فأدغمت الياء التي هي ياء الجمع في ياء المتكلّم. فوزن أبي فُعي لا فعلي. وعلى هذا حمل ابن جنّي وغيره قراءة من قرأ: ﭽﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭽ البقرة: ١٣٣؛ ليكون في مقابلة آبائك في القراءة الأخرى. قال أبو علي في (الإيضاح الشعريّ): ومن زعم أنّ قول الشاعر: "وأبيّ مالك ذو المجاز بدار، إنّما ردّ الواو التي هي لام الفعل، في الإضافة، إلى الياء كما ردّه مع الكاف والهاء في نحو: أبوك وأبوه، فليس بمصيب، وذلك أنّ هذا الموضع

لّما كان يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استمرّ فيه القلب وأمضي ذلك فيه، فلم يرد فيه ما كان يلزمه الإعلال، وإنّ أبي مثل عشريّ. واحتجّ (ابن الشجري) في أماليه بمثل هذا "وقد عزا ثعلب في أماليه العاشرة إلى الفراء ما عزاه الزمخشري وابن الشّجري إلى االمبرد، من كون أبي مفرداً ردّ إليه لام فعله. وهذه عبارة ثعلب: الفراء يقول: من أتمّ الأب، فقال: هذا أبوك، فأضاف إلى نفسه، وقال: هذا أبي، خفيفٌ. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك وهذا أبي فاعلم" ثقيلٌ، وهو الاختيار[37].

وفي باب المضمر، وإتيان ضمير الخفض بعد لولا التي يليها المبتدأ كما في قول يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لولاي طحتَ كما هوى بأجرامه من قُلّةِ النيق مُهويْ

فقد جاء مبتدؤها محذوف الخبر أشبه المجرور لانفراده، والمضمر لا يتبين فيه الإعراب، فوقع مجروره موقع مرفوعه، والأكثر لولا أنت كالظاهر. وردّ هذا القول المبرد، وسفه قائله تحاملاً منه وتعسّفاً. وقال بعد نقل كلام سيبويه: هذا خطأ، ولا يصلح إلاّ أن تقول لولا أنت، كما قال تعالى: چ□□□□□چ سبأ: ٣١ ومن خالفنا يزعم أنّ الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده. وذهب النحاس في هذا ثلاثة مذاهب: الأول: يرى سيبويه أنّ إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، كقولك: لولا أنت فعلت كذا. ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها كقولك: لولاي ولولاك ولولاه، ويحكم بأن المتّصل بعدها مجرور بها فيجعل لها مع المضمر حكماً يخالف حكمها مع المظهر. الثاني: قول الأخفش إنّ الضمير المتّصل بعدها مستعار للرفع، فيحكم بأنّ موضعه رفع بالابتداء وإن كان بلفظ المضمر المنصوب أو المجرور. فيجعل حكمها مع المضمر موافقاً حكمها مع المظهر. والأخير: مذهب المبرد أنّه

لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع. واحتج بأنّه لم يأت في القرآن غير ذلك. ودفع الاحتجاج بهذا البيت وقال: إنّ في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع، وخروجاً عن القياس، فلا معرج على هذا البيت.

وما نسبه ابن الأنباري للكوفيين نسبه النحاس في شرح أبيات سيبويه للفراء، قال: مذهب سيبويه عند المبرد خطأ، لأنّ المضمر يعقب المظهر فلا يجوز أن نقول المظهر مرفوعاً والمضمر. وقد استشهد صاحب الكشّاف بهذا البيت عند قوله تعالى: " لقد نَصَرَكُمْ اللّهُ في مَوَاطِنَ كَثيرةٍ " على أن المراد بالمواطن مواقف الحروب، كما في البيت. ولولا هنا عند سيبويه حرف الجرّ لا يتعلق بشيء. وعند غيره الياء مبتدأ، استعير لفظ غير المرفوع للمرفوع، وخبره محذوف تقديره حاضر. وجملة: طحت في موضع النعت لموطن، والرابط محذوف تقديره فيه، وهو قد سدّ مسدّ جواب لولا عند من يجعلها على بابها، وتكون معترضة بين النعت والمنعوت. وهذا باعتبار مذهب سيبويه. أمّا المبرد فقال في الكامل بعد إنشاده هذا البيت: جرم الإنسان: خلقه. والنيق: أعلى الجبل. وهذا مثل: شابت مفارقه؛ كأنّه جعل أعضاءه أجراماً توسعاً. ونقل عنه الطعن في هذه أيضاً، قال: انفعل لا يجيء مطاوع فعل، إلاّ حيث يكون علاجا وتأثيرا[38].

وفي الباب نفسه، وفي قول عمران بن حطان (ت 84هـ):

وَلِـــي نَفْـــسٌ أقُـــولُ لَهَـــا إذَا مَـــا ثُنَـــــازِعُنِي لَعَلِّـــــي أوْ عَسَـــــانِي

وبرواية المبرد (تخالفني) بدلا من (تنازعني) وموطن الشاهد، إلحاق نون الوقاية في عساني. وعساك بكاف منصوبة واستدل سيبويه على ذلك بقولهم: عساني، ولو كانت الكاف مجرورة لقال عساي. قال: ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع قال: فهذان الحرفان لهما في

الإضمار هذا الحال، كما كان لـ (لدن) مع غدوة حال ليست مع غيرها. أمّا المبرد فقد غلط سيبويه بجعله عسى بمنزلة لعلّ؛ لأنّ أفعال الرجاء حسب رأيه لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعمل في المظهر. وتقديره عندنا أنّ المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنّه قال عساك الخير والشر. وأراد المبرد أن عسى ككان لأنّهما فعلان. وذهب أبو إسحاق إلى صحّة قول سيبويه، واحتجّ له بأن عسى ليس بفعل حقيقي، بل هو شبيه بلعلّ[39]

وهذا ينطبق على قول أعشى ميمون بن قيس:

إنَّ مَــن لَام فِــي بَنِــي بِنْــتِ حَسّــا ن أَلُمْــهُ وأَعْصِــهِ فــي الخُطُــوبِ.

فالبيت من شواهد المضمر، وموطنه جعل (مَن) للجزاء مع إضمار اسم إنّ ضرورة وهو ضمير شأن محذوف. يقول سيبويه ومن ذلك قوله: إنّه من يأتنا نأته، وقال جلّ وعز: " إنه مَنْ يأتِ ربَّهُ مُجْرِماً فإنَّ له جَهَنَّم"، وكنت من يأتني آته. وقد عارضه المبرد بقوله وهذا لا يجوز لامتناع الجزاء من أن يعمل فيه ما قبله[40]. وفي شواهد اسم الإشارة فإن قول في قول خفاف بن ندبة (ت640م):

فقلــت لــه والــرُّمحُ يــأطِر مَتنَــهُ تأمّــل خفافــاً إنّنــي أنــا ذَلِكَــا.

فيه شاهد على مجيء اسم الإشارة البعيد بمعنى القريب؛ وهذا حسب رأي المبرد، يقول: نقلاً عن ابن عباس، وتبعه ابن الأنباري في مسائل الخلاف قائلا: قد يأتي اسم الإشارة البعيد بمعنى القريب، كما يكون ذلك بمعنى هذا. ٹ ڈ ج ح ح چ چ ڃ ڃ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ چ البقرة: ١ - ٢ وقال خفاف بن ندبة. تأمّل خفافاً إنّني أنا ذلك، أي هذا وأقره أبو الوليد القرشي في شرح الكامل وقال: وأقرب متأوّلاً من ذا وذاك في قول خفاف، وأولى بالتأويل، أن يريد أي: أنا خفاف، فكنى عنه بقوله

أنا ذلك، كما يقول لك القائل: أنت زيد؟ فتقول له: أنا ذلك الذي تريد[41]. وفي الباب نفسه شاهد على الفصل بين (ها) و(ذا) بالواو ونصب نصفين على الحال، كما في قول لبيد(ت 661م):

ونحــنُ اقْتَسَــمْنَا المــالَ نِصــفين بَيْنَنــا فقلــتُ لهــا هــذا لهــا هــا وذَا لِيَــا.

وكأنّه أراد أن يقول: هذا لي، وقد ناقض سيبويه نفسه برأي الشارح حين رفع نصفٌ في بيت ذي الرمّة: (ترى خلقها نصفٌ قناةٌ قويمةٌ ... ونصفٌ نقاً يرتجّ أو يتمرمر) على أنّها نكره وإن كان متضمناً لمعنى الإضافة، وليس من باب كلّ وبعض؛ لأنّ العرب قد أدخلت عليه الألف واللام وثنته وجمعته، وليس شيء من ذلك في كلّ وبعض. وهذا لم يجزه المبرد، الذي قال: سيبويه رفع نصف وما بعده على القطع والابتداء، ولو نصب على البدل أو الحال لجاز[42].

ومن بين الأبواب التي غلط فيها المبرد سيبويه شواهد الظروف، كما في إضافة آية إلى يحبون كما في قول يزيد بن الصعق:

أَلَا مَــــنْ مُبْلِــــغٌ عَنّــــي تَمِيمَــــا بآيــــةِ مَــــا تُحِبُّــــونَ الطَّعَامَــــا

وآتى به سيبويه ليحتج بإضافة آية إلى الفعل بدون حرف المصدر واعتبار ما زائدة، والمبرد هنا خلافا للسابق فقد عدَّ أنَّ ما ويحبون مصدر وأنّكر ما قاله سيبويه. كما أنّ المبرد روى صدر البيت خلافا لما هو موجود؛ فالرواية جاءت في الكامل (ألاّ ابلغ لديك بني تميم)[43]. وفي حذف لام الجرّ لكثرة الاستعمال كما في قول ذي الإصبع العدواني (ت602م):

لاهِ ابــنُ عمــكَ لا أفْضَــلْت فــي حســبٍ عنــــي ولا أنــــت ديّــــاني فَتخْزُونــــي

على أنّ أصل لاه ابن عمك: لله ابن عمك، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدر لام التعريف، فبقي: لاه ابن عمك، فبني لتضمن الحرف.

أي: لله ابن عمك، فحذفت لام الجرّ ولام التعريف، وبقيت اللاّم الأصلية. في رأي سيبويه. وأنكر المبرد عليه ذلك، وكان يزعم أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية، والباقية هي لام الجر، وإنّما فتحت لئلا ترجع الألف إلى الياء، مع أنّ أصل لام الجر، الفتح. وكانت حجّة المبرد أنّ حرف الجرّ لا يجوز أن يحذف[44]

وفي أسماء العدد فإنّ الشاهد في قول عمر بن أبي ربيعة (ت 711م)

فَكــانَ مِجَنّــي دونَ مَــن كُنــتُ أَتَّقــي ثَــلاثُ شُــخوصٍ: كاعِبــانِ وَمُعصِــرُ.

تجريد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي، ونقل سيبويه عن يونس أنّه قال: ثلاث نفوس على تأنيث النفس، ورواية البيت كما هي من الكامل للمبرد برواية أبي جعفر النحاس، على أنّ المبرد فصل في ذلك بقوله: لما اضطر جعل الشخص بدلاً من امرأة إذ كان يقصدها به، ولذلك قال: كاعبان ومعصر، فأبان. ومن ذلك قول الله عز وجل: " من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها " لأنّ المعنى واقعٌ على حسنات، وأمثال نعتٌ لما وقع عليه العدد. وكذلك: " وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً" لأنّ المعنى واقعٌ على جماعات. وعلى هذا تقول: عندي عشرة نسابات، لأنّك تريد الرجال، وإنّما نسابات نعت. وتقول: إذا عنيت المذكر: عندي ثلاثة دوابٌ يا فتى، لأنّ الدواب نعت، فكأنّك قلت: عندي ثلاثة براذين دواب. وتقول: عندي خمسٌ من الشاة، لأنّ الواحدة شاةٌ لذكر كان أو أنثى. وقصد المبرد في قوله: ثلاث شخوص، الوجه ثلاثة شخوص، ولكنّه قصد إلى نساءٍ أنث على المعنى. وأبان ما أراد بقوله: كاعبان ومعصر[45]. وفي تثنية (د م) كما في قول المثقب العبدي (ت 587م)

فَلَــو أَنّــا عَلــى حَجَــرٍ ذُبِحنــا جَــرى الــــدَّمَيَانِ بــــالخَبَرِ اليَقــــينِ .

فإن تثنية دم: دميان شاذ عند الجوهري؛ لأنّه واوي. وقال ابن السراج في الأصول: وأمّا (دمّ) فهو فعل بالتحريك لأنّك تقول: دَمِيَ يُدمِى دَمَا، فهو دَمٌ. فهذا مثل فرق يفرق فرقا، فهو فَرِقَ. فدم مصدر مثل بَطِرَ وحذر. وهذا قول أبي العباس المبرد. وليس عندي في قولهم: دَمِيَ يُدْمِى حجة لمن ادعى أن دما فعل؛ لأنّ قولهم: دمي يدمى دما، إنّما هو فعل ومصدر اشتقا من الدّم كما اشتق ترب يترب تربا من التراب. فقولهم: دما اسم للحدث، والدّم: الشيء الذي هو جسم. ولكن قولهم: دميان دلّ على أنّه فعل. قال الشاعر لما اضطر: فلو أنا على جَحر ذبحنا(...) البيت

ثم قال: وأما دمّ فقد استبان أنّه من الياء، لقول بعض العرب دميان. وقال بعضهم: دموان. فممّا دلّ على أنّه من الواو أكثر، لأنّهم قد قالوا هنوان وأخوان وأبوان. وقد ردّ ابن جني بعض هذا في شرح تصريف المازني وأيد مذهب سيبويه، قال: "وزن شاة فَعْلة ساكنة العين. هذا هو الصواب، وأمّا المبرد فيذهب إلى ترك العين من دم، لأنّه مصدر دميت دما، مثل: هويت هوى[46]. وهذا ينطبق على تحريك عين الدم ولامه ياء محذوفة، وهذا موطن الشاهد في قول الحصن بن حمام" (ت 612م):

فلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

وقد استدّل المبرد بذلك من قول الشاعر لمّا اضطرّ أخرجه على أصْله، وجاء به على الوضع الأول. فقوله الدما بفتح الدال فاعل يقطر والضمة مقدرة على الألف، لأنّه اسم مقصور، وأصله دمي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. والدليل على أنّ اللام ياء قولهم في التثنية: دميان وفي الفعل: دميت يده. هذا محصل مدعاه، وهو إنّما يتم على أنّ فتح الميم قبل حذف اللام، وعلى أنّ الدما بمعنى الدم، وعلى أن يقطر بالياء التحتية. وفي ذلك آراء ثلاثة: أمّا الأول فممنوع، وإنّما فتحة الميم حادثة

بعد حذف اللام، وهو مذهب سيبويه، وذلك أنّ الحركة عنده إذا حدثت لحذف حرف ثم ردّ المحذوف ثبتت الحركة التي كانت قد جرت على الساكن قبل دخولها عليه بحالها. ويشهد له قولهم: يديان؛ فإنّهم أجمعوا على سكون العين من يد من غير خلاف. وقد نراهم، قالوا: يديان، فحرّكوا عند الرّد، لأنّها قد جرت محرّكة قبل ردّ اللام. وأمّا الثاني فممنوع أيضا، وهو مذهب ابن جني لاحتمال أنّه مصدر دمي دما، كفرح يفرح فرحا. وأمّا الثالث فقد روي أيضا بالنون وبالتاء الفوقية. فبالنون قالوا: على أقدامنا تقطر الدما، أي: نقطر دما من جراحنا. وأمّا الرواية بالتاء الفوقية فقد رواها شراح الحماسة، وقالوا: قطر فعل متعدّ مسند إلى ضمير الكلّوم. فالدما على هاتين الروايتين مفعول به، يحتمل أنّه مقصور كما قال المبرد، ويحتمل أنّه الدم منقوص وألفه للإطلاق[47]. والشاهد في باب المصدر، في قول الشاعر:

ضَـــــعِيفُ النِّكَايَـــــةِ أَعْـــــدَاءَهُ يَخَـــــالُ الْفِـــــرَارَ يُرَاخِـــــي الأَجَـــــلْ.

يتحدّث عن نصب الأعداء بالنكاية لمنع الألف واللام الإضافة ومعاقبتهما للتنوين الموجب للنصب، وعلى هذا أجاز سيبويه والخليل إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً كما في البيت. ومن النحويين ومنهم المبرد من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام، لخروجه عن شبه الفعل، فينصب ما بعده بإضمار مصدر مذكور فيقدره: ضعيف النكاية نكاية أعداءه. وهذا يلزمه مع تنوين المصدر، لأنّ الفعل لا ينون، فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين، فينبغي على مذهبه أن لا يعمل[48].

والشاهد في قول ساعدة الهذلي:

حَتَّـــى شَـــآهَا كلَيـــلٌ مَوْهِنًـــا عَمَـــلٌ بَاتَـــتْ طِرَابًـــا وَبَـــاتَ اللَّيْـــلُ لَـــمْ يَـــنَمِ

هو نصب الموهن بكليل، وهو ما أجازه سيبويه وحجّته أنّه إذا حول فاعل إلى فعيل عمل أيضا، في حين أن المبرد ردّ هذا القول بقوله: موهناً ظرف وليس بمفعول. ولا حجّة له فيه. وجعل كليلاً من كلّ يكلّ، وكلّ لا يتعدّى إلى مفعول به، فكيف يتعدّى كليل. قال أبو جعفر: لا يجوز عند الجرمي والمازني والمبرد أن يعملوا فعيلاً. وأنّ النحويين مجمعون على ذلك. ولا يجيزون هو رحيمٌ زيداً، ولا عليم الفقه. والعلّة فيه أن فعيلاً في الأصل من فعل فهو فعيل، وهذا لا ينصب بإجماعهم، وهو معهم على ذلك. وفعيل هذا بمنزلة ذلك، لأنّه إنّما يخبر به عما في الهيئة، فهو ملحق به لا يعمل كما لا يعمل. وفعل عند المبرد بمنزلته. واحتج بقولهم: رجل طبٌّ وطبيب[49]. وقد أنّكر المبرد على سيبويه تسكين الباء في الفعل المضارع (اشربْ) للضرورة، في قول امرئ القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُستَحقِبٍ إثمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ

ففي رأي سيبويه حذفت الضمة للضرورة، وعند المبرد رواها (فاشربْ) فكأنّه قال لسيبويه كذبت على العرب، وبذلك أنّكر المبرد والزجاج التسكين إلاّ للضرورة[50]. كما أنّ للمبرد رأيا مخالفا لسيبويه الذي أجاز رفع (يغضب) ونصبها، في قول كعب بن سعد الغنوي:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي
وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بَقَوُولِ

فهو يجيز الرّفع؛ لأن يغضب في صلة الذي، ومعناه الذي يغضب منه صاحبي. قال: وكان سيبويه يقدم النصب، ويثني بالرفع، وليس القول عندي كما قال، لأنّ المعنى الذي يصح عليه الكلام إنّما يكون بأن يقع يغضب في الصلة كما ذكرت لك. ومن أجاز النصب، فإنّما يجعل يغضب

معطوفاً على الشيء، وذلك جائز ولكنه بعيد[51]. كما أنّ الفصل بين (أنّ) و(الفعل) في قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ حَازِمِ

شكلّ نقطة اختلاف بينهما؛ فقد نقل سيبويه عن الخليل، قال: سألت الخليل رحمه الله عن قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ حَازِمِ

فقال: لأنّه قبيح أن تفصل بين أنّ والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك، ولم يجز، حملوه على إنّ، لأنّه قد يقدم فيها الأسماء قبل الأفعال. ولجواز الفصل بينها وبين الفعل. وقد اعترض أبو العباس المبرد على إنشاد هذا البيت بالكسر، فقال: قتل قتيبة قد مضى، وإنْ للجزاء والجزاء يكون لما يأتي، فلا يستقيم أن تقول: إن قمت قمت، وقد مضى قيامه. كما أجاز المبرد بموقع آخر فتح أن في هذا البيت، وجعلها أن المخففة من الثقيلة، وأضمر اسمها، كأنّه قال: "أنّه أذنا قتيبة حُزَّتَا ". ومن روى إن بكسر الهمزة، وهو رأي سيبويه، فوجهه أنّه وضع السبب في موضع المسبّب، كأنّه قال: أتغضب إن افتخر مفتخر بحزه أذني قتيبة. ومن فتح كالمبرد (مخالفا لرأي سيبويه): أن أذنا، بفتح الهمزة، أي: لأن أذنا، وذهب الكوفيون إلى أنَّ أنْ في هذا البيت ليست للشرط، لمضيه، وإنّما هي بمعنى إذ. قال إمامهم (الفراء) في سورة الزخرف من تفسيره عند قوله تعالى: "أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم " قرأ الأعمش بالكسر، وقرأ عاصم والحسن بفتح أن، كأنهم أرادوا شيئاً ماضيا[52].

ومن شواهد الأفعال الناقصة إلغاء كان وزيادتها، قول الفرزدق:

فَكيـــــــفَ إذَا مَـــــــرَرْتَ بِـــــــدَارِ وجِيـــــرَانٍ لنَـــــا كـــــانُوا كِرَامَـــــا

وبرواية سيبويه (رأيت) بدلا من (مررت)، وموطن الشاهد إلغاء كان وزيادتها. سيبويه قال إنّها زائدة، وهو بذلك يوافق راي أستاذه الخليل؛ الذي قال: إنّ من أفضلهم كان زيدا على إلغاء كان، وشبه ذلك بقول الشاعر هذا الشاهد مع تغير بسيط، إذ بدل رأيت بمررت. في حين عدّها المبرد ناقصة، وقال إنّ (لنا) خبرها، وهو بذلك قد خالف رأي سيبويه، ومال المصنف مع رأي سيبويه، بعد أن نقل الزجاج تلميذ المبرد رأيا للمبرد قال فيه أن كان زائدة[53].

كما خالف المبرد سيبويه وغلطه في مجيء تمييز التوكيد بعد الفاعل، والشاهد في ذلك قول امرئ القيس:

تَـــــزَوَّدْ مِثْـــــلَ زَادِ أَبِيـــــكَ فِينَـــــا فَـــــنِعْمَ الـــــزَّادُ زَادُ أَبِيـــــكَ زَاداً.

فقد منع سيبويه ذلك، لأنّ المقصود من المرفوع والمنصوب الدلالة على الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر؛ في حين أجاز المبرد ذلك مخالفا لسيبويه، وحجته الغلوّ في البيان والتوكيد، وقد أنشده المبرد بالرفع لمن أراد اعتبار (الزاد) المعرف باللام بأنّه فاعل نعم، وزادُ أبيك المخصوص بالمدح، أما نصب زادا فهي برأيه مفعول به بتزود، والتقدير (تزود زادا مثل زاد أبيك) فلما قدّم صفته عليه نصبها على الحال[54].

وفي قول المرار الفقعسي:

صَـــدَدْتِ فأطْوَلْـــتِ الصُـــدودَ وقلَّمـــا وِصـــالٌ عَلَـــى طُـــولِ الصُـــدُودِ يَـــدُومُ

شاهد على عدِّ (ما) زائدة، فقد قال البعض إنّ (ما) زائدة، ومنهم بحسب إحدى روايات المبرد فاعل للفعل قل لا فاعل يدوم، أما سيبويه

فعدّها كافة، ووصال مبتدأ، وبذلك خالف سيبويه[55]. وهذا ينطبق على جعل جملة (وأنتم بغاة) في قول جعفر بن علبة الحارثي:

فَــلاَ تَحســبي أنّــي تَخَشَّــعْتُ بَعْــدَكُمْ لِشَــيْءٍ وَلاَ أنّــي مِــنَ الْمَــوْتِ أفْــرقُ
وَلا أنَــا مِمَــن يَزدهيــه وَعيــدُكمْ وَلا أنَّنِــي بِالْمَشْــيِ فِــي القَيــد أخــرقُ

اعتراضا بين أنا وخبره، وهو قوله "ما بقينا في شقاق"، ولو قال: "ولا أنا ممّن يزدهيه وعيدكم"، جملة اعتراضية، لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوز ذلك إلاّ عند المبرد[56].

أما وافق الكوفيين وخالف البصريين جواز الجر بـ(رب) على أنّها محذوفة بعد الواو، كما في قول رؤبة بن العجاج (ت 145هـ):

وَقَــاتِمِ الأَعْمَــاقِ خــاوِي المُخْتَــرَقْ مُشْــتَبِه الأَعْــلامِ لَمّــاعِ الخَفَــقْ

وهذا مذهب البصريين؛ وزعم الكوفيون والمبرد أن الجرّ بـ " الواو " لا بـ " ربَّ "، واستدلوا بها في افتتاح القصائد، كهذا البيت[57]. كما تطابق مع الكوفيين في جواز نصب المضارع بعد (كما)، كما في قول رؤبة: لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظلَمُوا

على أنّ أصلها (كيما) وحذفت الياء تخفيفا، والشاهد يقع ضمن باب النواصب، ويرى البعض أنّ (كما) كاف تشبيه، ووصلت بما، واتّفق المبرد مع الكوفيين على جواز نصب المضارع بعد كما على أنّ أصلها كيما وحذفت الياء تخفيفا، ولا يمنعون جواز الرفع، أمّا البصريون فقالوا لا تأتي (كما) بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب ما بعدها[58]

وفي قول زهير:

لِمَــنِ الــدِّيارُ بِقُنَّــةِ الْحِجْــرِ أَقْــوَيْنَ مِــنْ حِجَــجٍ وَمِــنْ دَهْــرِ.

شاهد على مجيء حرف (من) ابتداء الغاية في الزمان: وقد أجاز الكوفيون والمبرد ذلك، كما في البيت، والبصريون يمنعونه[59]. وفي واو انتحى العاطفة كما في قول امرئ القيس:

فلمَّـا أَجَزْنَـا سـاحَةَ الحـيّ وَانْتَحَـى بنـا بطـنُ خَبْـتٍ ذي قِقَـافٍ عَقَنْقَـلِ

فإنّ الكوفيين والمبرد قالوا إن انتحى هي الجواب والواو زائدة؛ أمّا البصريون فيرون أنّ الواو عاطفة والجواب محذوف تقديره (فلما أجزنا وانتحى بنا بطن خبتٍ أمِنا)[60].

وهذا ينطبق في خلافهم في حروف التفسير، كما في قول الشاعر:

وترمينـي بـالطرْفِ أي أنـتَ مـذنبٌ وتقلينـي لكـنْ إيَّـاكِ لا أقلِـي

فإنَّ (أي) عند سيبويه والبصريين حرف تفسير لجملة قبلها؛ لكنّها عند الكوفيين والمبرد ومن تبعهم حرف عطف إذا فسرت مفردا[61].

من خلال هذا الشواهد يمكن القول إنَّ المبرد تفرد برأيه، مخالفا البصريين والكوفيين، في أبواب مختلفة من أبواب النحو العربي، كونه أحد أئمة النحو البصري، وقد أظهر موقفا واضحا في بعضها، فجاءت مطابقة للمذهب الكوفي ومعارضة للبصريين.

ورغم ذلك لا نختلف على مكانة المبرد ودوره في خدمة النحو، ولعلّ هذا الترف الفكري الذي مارسه القدماء هو الذي أثرى المكتبة العربية، وأمدّها بالكثير من جمال المنثور، ورغم الاختلافات التي دارت بينهم إلاّ أنّ المداد العلمي أسهم في خلق مساحات واسعة في مجال التفسير اللغوي والقولي، الذي بدوره أجلى الحقيقة عن معاني كانت إلى عهد قريب تعدّ من ملبسات القول.

كما يمكن أن نستنتج أن المبرد رغم أنّه بصري المذهب إلا أنّه لم يتعصب لرأيه، بل نراه يعارض البصريين وزعيم مدرستهم سيبويه، وفي الوقت نفسه نجد من دافع عن سيبويه من كان يميل للكوفيين كابن الأنباري، وابن جني المحسوب على المدرسة البغدادية، وهذا يدلل على تعدّد القول في قضايا نحوية غدت متداخلة بين تلك المدارس.

الهوامش:

---

[1] - المبرد: المقتضب، 1994: 11، 123،119.

[2] - المبرد: المقتضب، 1994: 25.

[3] - المبرد: المقتضب، 1994: 34؛ والمبرد،1997: 10-11.

[4] - المبرد: الكامل، 1997: 14-16.

[5] - البغدادي: الخزانة، 1998: ج1/11-14.

[6] - البغدادي: الخزانة، 1998: ج1/15-19.

[7] - البغدادي: الخزانة، 1998: ج1/ 21-28.

[8] - البغدادي: الخزانة، 1998:ج1/ 445-451.

[9] - البغدادي: خزانة الأدب، 1998: ج1/ ص73، رقم الشاهد (3)؛ ابن يعيش،(د.ت):ج1، ص46،47؛ وسيبويه،1988: ج3، ص233؛ والمبرد، المقتضب، 1994:ج3، ص333.

[10] - البغدادي: خزانة الأدب، 1998م، ج9، ص476، الشاهدر رقم (781) ؛ والبغدادي، شرح أبيات المعني، 1989: ج3، ص94

[11] - سيبويه،1988: ج2، ص278.

[12] - الخزانة، ج2، ص114-115؛ والأنباري، الإنصاف، 1998: ج1، ص306-307.

[13] - الخزانـــة، 1998: ج2/ص336،337؛ وســـيبويه، 1988، ج2/265-266، و ج4/ ص115؛ وابن يعيش، (د.ت): ج4/ ص48؛ والمبرد، الكامل في الأدب، ج3/ص 1094.

[14] - المبـرد: المقتضـب1994: ج4 ، ص392؛ وسـيبويه، 1988: ج2، 321؛ والأنبـاري، مسـائل الخـلاف،1998: ج1، ص258؛ والخزانـة، 1998: ج3، ص373؛ شـاهد رقم 236؛ وابن ولاد، الانتصار لسيبويه، ص 169.

[15] - البغـدادي: الخزانـــة، 1998: ج1/ ص349، 350؛ وســيبويه،1983: ج1/ ص85؛ والبغـــدادي: شـــرح أبيـــات المغنـــي، 1989: ج4/ ص 240 – 242؛ والمبـــرد: المقتضب،1994، ج4/ ص252؛ وابن ولاد، الانتصار لسيبويه، ص 59.

[16] - البغدادي، 1998: ج1، ص365، 366؛ وسيبويه،1983: ج1، ص62؛ والبغدادي، 1989: ج7، ص 77.

[17] - البغـــــدادي: الخزانـــــة، 1998: ج1، ص385- 386؛ وســـــيبويه، 1988:ج3، ص134_136.

[18] - البغـــدادي: الخزانـــة، 1998: ج1، ص390؛ وســـيبويه، 1983:ج1، ص128، وهامش2،ص129؛ الأنباري: مسائل الخلاف، 1998: ج1، 66.

[19] - البغدادي، 1998: ج2، ص3؛ وسيبويه،1988: ج3، ص67؛ والبغدادي، 1989:ج4، ص315-317.

[20] - البغـدادي: الخزانـة، 1998: ج2، ص4؛ وسـيبويه، 1983: ج1، ص26، 27؛ وابـن يعيش: شرح المفصل، (د.ت):ج3، ص93؛ والأنباري: مسائل الخلاف، 1998: ج2، ص191.

[21] - البغدادي، 1998: ج2، ص330؛ والمبرد، 1997: ج2، ص572.

[22] - البغـدادي: الخزانـة، 1998 :ج 3 ، ص15، و ج4، ص3؛ والبغـدادي: شـرح ابيـات المغني، 1989:ج3، ص135- 136.

[23] - المبرد، 1994: ج 2، ص75.

[24] - البغـــدادي: الخزانـــة، 1998: ج3، ص33؛ وســـيبويه، 1983: ج1، 82؛ وابـــن ولاد،1996: ص66.

[25] - البغدادي: الخزانة، 1998:ج3، ص91،89).

[26] - البغدادي: الخزانة، 1998: ج3، ص308، وابن ولاد،1996: ص161-162؛ وسيبويه، 1988:ج2،ص326.

[27] - المبـرد: المقتضـب، 1994: ج4، ص 361؛ البغـدادي: خزانـة الأدب، 1998: ج4، ص33.

[28] - المبـرد: المقتضـب،1994: ج4، ص360؛ البغـدادي: الخزانـة، 1998:ج4، ص35؛ سيبويه، 1988:ج2، ص305.

[29] - البغدادي: الخزانة، 1998: ج4، ص155-157؛ وابن هشام: تخليص الشاهد وتلخيص الفوائد، 1986: ص305- 306.

[30] - البغـــدادي: الخزانـــة،1998:ج4، ص171-175؛ والأنبـــاري: مســـائل الخـــلاف، 1998:ج1، ص108،107). وكذا في قول العجاج (ت 708م).

[31] - البغـــدادي: الخزانـــة،1998:ج4،ص210؛والمبـــرد،1994:ج4،ص199–200؛ وسيبويه، 1983: ج1، ص53.

[32] - البغـدادي: الخزانـة،1998 :ج4، ص239؛ وسـيبويه،1983: ج1، ص182 – 183؛ والمبرد: المقتضب، 1994: ج4، 163.

[33] - البغـدادي، 1998:ج4، ص364؛ وسـيبويه، 1983: ج1، ص 182؛ وابـن يعـيش، (د.ت): ج3، ص 72.

[34] - البغدادي، 1998:ج4، ص272؛وسيبويه،1983: ج1، ص199؛ وابن يعيش،(د.ت) ج6، ص 83، 86.

[35] - البغدادي، 1998:ج4، ص401؛ والمبرد،1994: ج1، ص240.

[36] - إميل يعقوب،1992:ج1، 404.

[37] - البغدادي، 1998: ج4، ص426؛ وابن يعيش،(د.ت):ج3، ص36.

[38] - البغـــدادي،1998:ج5، ص331؛ وســـيبويه،1988:ج2،ص373-374؛ وابـــن يعيش،(د.ت):ج3،ص118؛ والمبرد،1994:ج3، ص73، هامش 1.

[39] - البغـدادي،1998:ج5، ص340؛ والمبـرد،1994: ج3، ص72؛ والبغـدادي،1989: ج3، 335؛ وابن يعيش،(د.ت): ج3،ص120.

[40] - البغدادي، 1998:ج5، ص406؛ والأنبـاري،1998: ج1، ص171؛وسيبويه،1988: ج3، ص73.

[41] - البغـدادي، 1998:ج5، ص421؛ والأنبـاري،1998: ج2، ص226؛ والمبـرد،(د.ت): ج2، ص167.

[42] - البغـــدادي، 1998:ج5، ص442،440؛ وابـــن يعـــيش،(د.ت): ج8، ص114؛ وسيبويه،1988: ج2، ص354؛ والمبرد،1994: ج2، ص322.

[43] - البغـدادي: الخزانـة، 1998:ج6، ص470؛ والمبـرد: الكامـل (د.ت): ج1، ص100؛ وسيبويه،1988:ج3،

ص118،117؛ والبغدادي: شرح ابيات المغني،1989:ج6، 285.

[44] - البغـــدادي، 1998: ج7، ص159،158؛ والبغـــدادي، 1989: ج3،ص285؛ ابـــن يعيش،(د.ت):ج8، ص53؛ والأنباري،1998: ج1، ص394.

[45] - البغـــــدادي، 1998:ج7، ص369؛ والأنبـــــاري،1998: ج2،ص265-266؛ والمبرد،1994: ج2، ص148؛ سيبويه ،1988: ج3، ص566.

[46] - البغـــدادي،1998:ج7،ص455،454؛ والأنبـــاري ،1998 :ج1، ص357؛ وابـــن يعيش،(د.ت):ج4، ص151؛ والمبرد،1994:ج3، ص153.

[47] - البغدادي، 1998:ج7، ص461؛ وابن يعيش،(د.ت): ج4، ص153.

[48] - البغدادي، 1998:ج8، ص129؛ وسيبويه،1983:ج1، ص192،وابن يعيش،(د.ت): ج6، ص59.

[49] - البغـــــدادي، 1998:ج8، ص161،157؛ البغـــــدادي،1989 :ج6، ص324؛ المبـــرد،1994:ج2، ص115، وســـيبويه،1983: ج1، ص114؛ وابـــن يعيش،(د.ت): ج6، ص72-73.

[50] - البغـدادي،1998:ج8، ص353؛ وشـرح المفصـل، ج1،ص48، والمبـرد(د.ت): ج1، ص143؛ وسيبويه،1988: ج4، ص204.

[51] - البغـــــــدادي،1998:ج8، ص570؛ ســـــــيبويه،1988: ج3،ص46؛ والمبرد،1994:ج2،ص17-18؛ وابن يعيش، (د.ت): ج7،ص36.

[52] - البغـــدادي،1998:ج9، ص81؛ والبغـــدادي،1989 ج1، ص117؛ وســـيبويه، 1988:ج3، ص161- 162؛ والمبـــرد،(د.ت)ج1، ص284،ونســـخة 1997،ج2 ،599.

[53] - البغـــــدادي،1998:ج9، ص219؛ المبـــــرد،1994: ج4، ص116-117؛ وسيبويه،1988: ج2،ص152-154؛ والبغدادي،1989: ج5، ص168.

[54] - البغـدادي،1998:ج9،ص397؛وابـن يعـيش(د.ت):ج7،ص132؛ والمبـرد،1994: ج2،ص148؛ والبغدادي ، 1989:ج7، ص27-28.

[55] - البغـــــــدادي،1998: ج10، ص245؛وســـــــيبويه،1983: ج1، ص31؛ والبغدادي،1989:ج5،ص246.

[56] - البغدادي،1998:ج10، ص326،325.

[57] - البغـدادي، الخزانـة، 1998، ج1، ص 93 – 85، البغـدادي، 1989، شـرح أبيـات المغني، ج6، ص 47- 50.

[58] - البغدادي،1998:ج8، ص501، ج10، ص232 ؛ وسيبويه، 1988:، ج3، ص156؛ والمبرد،1994:، ج4، ص173-174؛ البغدادي،1989:ج4، ص120-121.

[59] - البغـدادي،1998:ج9، ص441، 442، البغـدادي،1989:ج6،ص23؛ والأنبـاري، 1998: ج1، ص345.

[60] - البغدادي،1998:ج11، ص44-46.

[61] - البغـــدادي،1998:ج11، ص239،238؛ والغـــدادي،1989:ج2،ص141؛وابـــن يعيش(د.ت):ج8، ص141.

مراجع البحث:

1- الأنباري، كمال الدين أبي البركات،1998، الإنصاف في مسائل الخلاف، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، حسن حامد، إشراف،إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

2- البغدادي، عبد القادر، 1998، خزانة الأدب، قدم له و وضع هوامشه وفهارسه، محمد نبيل طريفي، إشراف، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

3- البغدادي، عبد القادر،1988، وطبعة 1989، شرح أبيات المغني، تحقيق، عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المامون للتراث، دمشق.

4- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، 1993، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق، حسن بن محمد الحفظي، جامعة محمد بن سعود، الرياض.

5- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، ط3،1983 الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة.

6- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، ط3،1988 الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، القاهرة

7- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، الكامل، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مكتبة المعارف، بيروت.

8- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1997، الكامل، ط3، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

9- المبرد، أبو العباس محمد بت يزيد، (د.ت)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.

10-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1994، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

11- ابن هشام، جمال الدين ،1986، تخليص الشاهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت.

12- ابن هشام، جمال الدين ،1963، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

13- ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، 1996، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

14- يعقوب، إميل، 1992، المعجم المفهرس في شواهد النحو الشعرية،دار الكتب العلمية، بيروت.

15- ابن يعيش، ابن علي النحوي(د.ت)، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة.